المبحث الأول: التنويع في المحافظ الاستثمارية

لغرض تخفيض المخاطر عند حدها الأدنى نقوم بتنويع المحفظة، إن المزيد من الفوائد التي يمكن تحقيقها من التنويع يكون ذلك من خلال زيادة الأوراق المالية في المحفظة من الأسهم والسندات أو عبر التنويع بمختلف القطاعات سواء كانت صناعية أو خدمية أو زراعية وكذلك التنويع داخل القطاع الواحد من خلال تنويع المحفظة بلدهم الصناعات التحويلية أو الاستخراجية أو الغذائية، وبعد قرار تنويع المحفظة الاستثمارية من القرارات الإستراتيجية لأنه يأخذ بعين الاعتبار أهداف المحملة وطبيعة الأوراق المالية المختارة ومدى إمكانية اتخاذ قرارات بيع وشراء هذه الأوراق المالية خلال فترة الاحتفاظ فيها في الوقت المناسب وحسب التغير في البيئة المحيطة وحركة التداول في السوق المالية والاتجاه السعودي أو الهبوطي في أسعار الأوراق

المالية تقوم نظرية التنويع على أساس تعدد الأدوات الاستثمارية المحفظة فكلما نوعنا من الجهات التي تقوم بإصدار الأوراق المالية من حيث القطاعات أو طبيعة الصناعة داخل القطاع الواحد أو في المجالات الاستثمارية

محلية كانت أو دولية كلما أدى ذلك إلى تخفيض المخاطر المحفظة الاستثمارية يجب أن تنظر إدارة المحفظة الاستثمارية إلى موضوع التنويع نظرة منطقية علمية رشيدة بحيث لا يتم التنويع بطريقة التنويع الساذج أي المغالاة في عدد الأدوات التي تتشكل منها المحفظة دون النظر إلى العلاقة التي تربط بين عوائد هذه الأدوات، وقد جاء ماركوفتز بمبدا يقوم على أساس الاختيار الدقيق للأدوات الاستثمارية التي تشكل منها المحفظة من خلال ربطه بين العائد والمخاطر عند تنويع المحفظة الاستثمارية والابتعاد عن التشريع السلاح الذي يجمع الأدوات بصورة عشوائية والاتحاد لحو التنويع الايجابي الذي يجعل معامل الارتباط بين الأدوات المختارة كأساس لعملية التشريع إذ إن التنويع العشوائي أو الساذج يؤدي إلى جملة نتائج أهمها ما يلي :